موقع ثروة يجري حوارا مع الرفيق بشير سعدي

آجرى الحوار أسامة ادور موسى

في 8 شباط 2007

القوى الظلامية وبال على السلطة والمعارضة و خطر على المسلمين و المسيحيين، و التغيير نحو أنظمة حرة ديمقراطية سيأتي ولن يطول كثيراً.

الأستاذ بشير أسحق سعدي مسؤول المكتب السياسي للمنظمة الآثورية الديمقراطية،
عضو مكتب الأمانة العامة في " إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي "،
عضو سابق في مجلس الشعب بالدور التشريعي الخامس ،
من مواليد مدينة الدرباسية في محافظة الحسكة 1949 ،
متخرج من كلية الهندسة المدنية بجامعة حلب دورة 1974 ،
و يعمل حالياً في مكتبه الهندسي الخاص بمدينة القامشلي .
"ثروة" التقت الأستاذ بشير ألسعدي في مدينة القامشلي الحدودية السورية و كان لها معه هذا الحوار المطول والشيق :

.

س1- في البداية نرحب بكم في موقعنا أستاذ بشير ، و نرجو من حضرتكم أن تعطوا قراءنا الأكارم عرضاً موجزاً عن تاريخ منظمتكم و بعضا من أبرز أهدافها . و هل للمنظمة فروع في الخارج و ما مدى فعالية هذه الفروع إن وجدت ؟

.

ج 1- تأسست المنظمة الآثورية الديمقراطية في 15 تموز عام 1957، وهي أول تنظيم سياسي قومي في أوساط شعبنا الآشوري الكلداني السرياني ، كانت ولا زالت أهدافها مبنية على أسس وطنية وقومية وديمقراطية من خلال مقولة ارتباط وتلازم النضال القومي بالنضال الوطني والديمقراطي ، وطنية بارتباطها بالوطن وقضاياه وبربط مهجره به وفي توجهها لخلق رابطة بين مختلف مكوناته على أساس الهوية الوطنية السورية . وقومية بمعنى تبنيها قضية شعبها والنضال من أجل الإقرار بحقيقة كونه شعب أصيل بما يعنيه ذلك من اعتبار ثقافته ولغته السريانية ثقافة ولغة وطنية، وضمان حقوقه السياسية والثقافية والإدارية دستوريا ضمن إطار وحدة الدولة والمجتمع السوري. وديمقراطية لإيمانها بأن النظام الديمقراطي العلماني القائم على مبدأ المواطنة و أسس العدل والمساواة وشرعة حقوق الإنسان بما تعنيه من ضمان حرية وحقوق المواطن الفرد وحقوق كافة الأقليات القومية ضمن إطار وحدة الدولة والمجتمع وصولا لسوريا وطنا نهائيا لكل أبنائها. كما أن إحدى القضايا التي توليها أهمية في نضالها هي مطالبة الحكومة التركية بالاعتراف بجريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبت بحق شعبنا في الحرب العالمية الأولى في مناطق تواجده التاريخية في جنوب شرق تركيا والتي راح ضحيتها نصف مليون من أبنائه، وطرد وتهجير البقية الباقية من أرضه التاريخية، بما يرتبه هذا الاعتراف من حقوق قانونية لشعبنا وفق أحكام القانون الدولي. وآمنت المنظمة بمنهج الاعتدال والواقعية وبسبل النضال السلمي الديمقراطي وصولا لأهدافها، بعيدا عن كل أشكال العنف والانقلابات وحرق المراحل، ونبذ كافة أشكال التطرف والتعصب والإرهاب.
وقد عانت المنظمة في مسيرة نضالها من الاستبداد وتعرضت كغيرها من القوى والأحزاب السورية لكافة أشكال التضييق والممارسات التعسفية وللملاحقات والسجون والاعتقالات، والتي بدأت مع إعلان الوحدة السورية المصرية عام 1958 واستمرت حتى يومنا، ورغم ذلك استطاعت المنظمة أن تنشر فكرها الوطني القومي الديمقراطي بين قطاعات واسعة من شعبنا في سوريا أولا، ثم استطاعت أن تنشئ لها فروعا في معظم مناطق تواجده في دول المهجر كان لها دورا كبيرا في نشر الفكر القومي لدى المهاجرين من أبنائه وربطهم بقضية وطنهم وشعبهم والحفاظ على الثقافة والتراث واللغة السريانية وحماية الهوية القومية لشعبنا من الانصهار في ثقافات وهويات دول المهجر، وكان لها دورا كبيرا في قيام الأندية الآثورية في أوروبا. وللمنظمة في سوريا علاقات ايجابية مع معظم القوى الوطنية الديمقراطية بمختلف طيفها القومي، وكانت حاضرة منذ تأسيسها في مجمل النشاط السياسي الوطني، وقد تعززت هذه المشاركة بشكل خاص وبشكل شبه علني بعد الاعتقالات التي طالت معظم قياداتها في عامي 1986 و 1987 حيث قررت الانتقال لمرحلة جديدة من العمل العلني رغم حالة المنع والتقييد وعدم الترخيص القانوني للعمل السياسي، وبدأت بالمشاركة في كافة الاستحقاقات السياسية بدأ من انتخابات مجلس الشعب لعام 1990 التي حققت فيها انجازا بنجاح مرشحها لمجلس الشعب، واستمرت مشاركتها في الاستحقاقات الوطنية والانتخابات اللاحقة سواء بمجلس الشعب أو بالمجالس المحلية والنقابات، متحالفة مع مختلف القوى الوطنية الديمقراطية من أجل الأهداف الوطنية المشتركة. وقد استطاعت المنظمة أن تكرس حقيقة وجود شعبها لدى الرأي

العام السوري كقضية قومية وشعب أصيل وليس مجرد حالة طائفية كما أريد له أن يكون، كما وقفت المنظمة بكل قواها في وقف نزيف الهجرة والحث على التشبث بأرض الوطن خصوصا في الثمانينات، وساهمت في الدفاع عن حقوق شعبها والوقوف إلى جانبه إزاء مختلف التعديات التي تعرض لها، ومن أجل ذلك تعرضت كوادرها للاعتقالات في أعوام 1992 و1997 و1998. والمنظمة حاضرا منضوية في إطار إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي كواحدة من القوى الوطنية الديمقراطية السورية التي تناضل من أجل الانتقال للنظام الوطني الديمقراطي .

.

س 2- ما هي مطالب المنظمة الآثورية الديمقراطية من السلطة في ما يختص بحقوق الآشوريين السريان في سوريا ؟

.

ج2- مطلبنا هو الاعتراف الدستوري بحقيقة وجود شعبنا في سوريا كشعب أصيل بما يعنيه ذلك اعتبار لغته وتراثه السرياني لغة وتراثاً وطنيين ، والاعتراف بحقوقه السياسية والثقافية والإدارية دستوريا، في إطار دولة ديمقراطية وهوية وطنية سورية تقر وتحتوي التنوع القومي والديني القائم بالمجتمع السوري.

.

س3- يعود تاريخ الوجود الآشوري في سوريا – حسب المختصين في شؤون الأركيولوجيا و حسب ما تؤكده المكتشفات الأثرية - إلى آلاف السنين قبل الميلاد ، و يذهب بعض الباحثين إلى التأكيد أن اسم "Syria" ما هو إلا نحت لفظي من كلمة " Assyria " ، كما تعتبر لغتكم السريانية من أقدم لغات سوريا والمنطقة . في إطار هذه الحقائق المعروفة للجميع كيف تتعاطى السلطات السورية مع مطالبكم هذه ؟

.

ج3- كما تفضلتم وكما هو معروف للجميع فإن وجود شعبنا في سوريا يعود لتاريخ سحيق، وقد أخذت سوريا أسمها من أسم شعبنا من خلال نحت لغوي من الاسم الآشوري منذ القرن الرابع قبل الميلاد، كما أن لغته السريانية الآرامية هي لغة سوريا القديمة، وكانت محكية وحية في كل سوريا حتى الفتوحات العربية الإسلامية في القرن السابع الميلادي، وبقيت مستعملة حتى القرن الثالث عشر الميلادي، حيث حلت محلها اللغة العربية نتيجة تحول أعداد كبيرة من سريان سوريا للإسلام للأسباب المعروفة، وقد استمر من اعتنق الإسلام من سريان سوريا في استعمالها إلى جانب العربية لغة الدين الجديد حتى انحسرت شيئا فشيئا لصالح اللغة العربية، ولكنها بقيت مستعملة في الكنائس والأديرة السريانية كلغة رسمية للكنيسة والطقوس الدينية، ومع ذلك لا تزال هذه اللغة حية في ثلاث قرى في جبال القلمون قرب دمشق هي معلولا وبقعا وجبعدين، ولا زالت حية أيضا لدى مئات الآلاف من شعبنا في الجزيرة السورية ومدن سورية أخرى. وحتى الآن لا زالت المئات من الألفاظ السريانية حية في اللهجة العامية السورية التي بناؤها اللغوي أيضا متأثر بنسبة كبيرة بالبناء اللغوي للغة السريانية. إن المنظمة الآثورية الديمقراطية تولي أهمية كبيرة للحفاظ على التراث واللغة السريانية كعنصر هام في الثقافة والهوية القومية لشعبنا، ونعتقد أن واجب حماية لغتنا ليس واجب شعبنا فقط بل هو واجب الدولة أولا، كونها لغة وطنية أصيلة ولغة سوريا القديمة، كاللاتينية في إيطاليا تماما، فهي ملك لسوريا ولكل السوريين وليست ملكا للآشوريين السريان فقط ، ويكفي أن ننظر إلى خارطة سوريا ونقرأ أسماء آلاف القرى والمواقع الجغرافية لنجد أن معظم هذه الأسماء هي في جذرها أسماء سريانية ، ولا حاجة للتدليل على تجذر وأصالة شعبنا في تاريخ سوريا بما تكشفه المواقع والتلال الأثرية في كل شبر من أرضها لتأكيد حقيقة هذه الأصالة، وعليه نحن عندما نقوم بحماية هذه اللغة وهذا التراث الغني إنما نقوم بدور قومي ودور وطني بنفس الوقت. ولكن للأسف بدلا من أن تهتم الدولة بهذا التراث كتراث وطني فهي عمليا تهمله وتتجاهله عن قصد أو دونه والنتيجة واحدة، ويكفي أن نقول أنه لا توجد جامعة من جامعات العالم إلا وفيها قسما لدراسة الآشوريات تعلم فيها اللغة السريانية ولهجاتها القديمة والحديثة، إلا في جامعاتنا السورية التي تفتقر لهذا الأمر، وقبل عدة سنوات كانت تدرس مادة اللغة السريانية في كليات الآداب ولكنها للأسف ألغيت وبدلت بالفارسية. ويكفي أن نعرف أن كل اللوحات الأثرية المكتشفة في المواقع الأثرية في سوريا هي باللغة السريانية بلهجاتها وخطها المسماري القديم وتحتاج لباحثين أجانب ليقرؤوها بدلا من أصحابها.
صحيح أن اللغة السريانية تدرس كلغة طقسية في المدارس الخاصة التابعة للكنائس السريانية، إلا أنه يسمح بتدريسها كلغة طقسية ودينية في حصة الديانة المسيحية، وليس كلغة قومية أو كلغة وطنية سورية كما يجب أن تكون. ولكن لا بد من الإشارة لبعض المبادرات الايجابية المشجعة التي تمت خلال السنوات الأخيرة من قبل الحكومة السورية بما يتعلق بالتراث السرياني واللغة السريانية، أولها استضافة وزارة الثقافة السورية لمؤتمر التراث السرياني الثامن الذي أقيم في مكتبة الأسد بدمشق عام 2004، ومؤتمر آخر بحلب حول تراث مار أفرام السرياني في أيار 2006، بالتعاون مع لجنة التراث السرياني التابعة للرهبانية المارونية الأنطونية بلبنان، كما تم إنشاء معهد لتدريس اللغة السريانية الآرامية في معلولا عام 2005، وهذه المبادرات تستحق التقدير ونأمل أن تتحول إلى حالة مستمرة من خلال تبني هذا التراث وهذه اللغة كتراث ولغة وطنية سورية أصيلة.

.

س4- كيف تصفون علاقاتكم السياسية مع الأحزاب الوطنية المعارضة في سوريا ؟

.

ج 4 - للمنظمة علاقات طيبة مع كل الأحزاب الوطنية السورية بمختلف طيفها القومي، خصوصا تلك المنضوية في إطار إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، كونها جزء من هذا الإطار السياسي المعارض، كما أن للمنظمة علاقات مع أحزاب وطنية سورية أخرى ليست في إطار إعلان دمشق، كالحزب الشيوعي السوري بفصيليه، ومختلف فصائل الحزب السوري القومي الاجتماعي، وبقية الأحزاب الكردية التي لم تنضم لإعلان دمشق. وتتحدد هذه العلاقات بتبادل الأدبيات وتبادل حضور المناسبات والأنشطة الحزبية. أما حزب البعث وبقية أحزاب الجبهة – عدا الحزبين الشيوعيين والحزب السوري القومي- فليس للمنظمة علاقات معها، وحقيقة الأمر أن هذه الأحزاب هي التي تغلق أبوابها للحوار، ليس مع المنظمة فقط ، بل مع كل الأحزاب السورية المعارضة استمرارا لنهجها الاقصائي المتجاهل لوجود غيرها على ساحة الوطن.

.

س5- انضمت منظمتكم في شباط العام الماضي رسمياً إلى إعلان دمشق ، و سؤالي في هذا السياق ذو شقين : أولاً هل يعبر الإعلان بصيغته السياسية الحالية - حقيقة - عن تطلعات المنظمة و بالتالي عن تطلعات الشعب الآشوري السرياني في سوريا ؟ و الشق الآخر هو ما سبب تحفظكم على ما ورد في إعلانه التأسيسي في بداية انطلاقته و كيف انتهت تلك الأزمة ؟

.

ج 5 - وثيقة إعلان دمشق التي أعلن عنها في 16-10-2005 لم تعبر عن تطلعات شعبنا بما يتعلق بحقوقه ، وقد عبرنا عن موقفنا وقتذاك من هذه الوثيقة في بيان خاص ، شرحنا فيه سبب عدم انضمامنا للإعلان لاعتراضنا على نقطتين في وثيقته، الأولى تتعلق بالبند الخاص بالدين، إذ تجاهلت الوثيقة ذكر الدين المسيحي إلى جانب الإسلام ، والنقطة الثانية تتعلق بعدم ذكر أسم شعبنا في الوثيقة. ولكن بعد أربعة أشهر وكحصيلة لحوار بين المنظمة واللجنة القيادية المؤقتة لإعلان دمشق، تمخض عنه انضمام المنظمة ل "إعلان دمشق" عبر التوقيع على بيان مشترك بين المنظمة من جهة واللجنة المؤقتة لإعلان دمشق من جهة ثانية بتاريخ 7-2-2006 ، نص البيان على أن سوريا الوطن بكافة أطيافها القومية، عربا وأكرادا وآشوريين (سريان) وغيرهم، وانتماءات أبنائها المتنوعة، الإسلامية والمسيحية وغيرها، معنية بانجاز التغيير الديمقراطي وبناء سوريا دولة حديثة تقوم على أساس مبدأ المواطنة واحترام حقوق الإنسان وصولا لسوريا وطنا لجميع أبنائها، وقد اعتبرنا أن هذا البيان المشترك مقنعا ومغطيا النقص في وثيقة الإعلان الأولى. والمنظمة ممثلة في كافة هيئات الإعلان ومنخرطة في مجمل أنشطته في سوريا وفي المهجر.

.

س6- المنظمة – بمعنى أو بآخر – هي تيار سياسي يمثل المسيحيين في سوريا ، أو لنقل هي منظمة ذات نكهة مسيحية و خصوصية آشورية ، ألا تتخوفون – كآشوريين و كمسيحيين - من وصول التيارات الإسلامية للسلطة .

.

ج 6 - نحن متخوفون حقا من وصول أحزاب تتبنى الشريعة الإسلامية للسلطة، ولا نخفي ذلك، لأننا نجد أن وصولها يمثل خطرا على وجود المسيحيين في سوريا ، ويمثل خطرا في الوقت نفسه على الشعب السوري بمسلميه ومسيحييه، إذ أن وصولها للسلطة سيعني تقويض حلمه وتطلعه لبناء دولة حديثة ونظام ديمقراطي ، وشعبنا بعد أن عانى لأربعة عشر قرنا من التمييز بكل أنواعه القومي والديني كونه اعتبر كأهل ذمة في إطار الدولة الدينية التي انتهت مع طرد الاحتلال العثماني وقيام الدولة الوطنية، لا يرغب بالعودة إلى تلك العهود المظلمة، حين كان يفرض على المسيحي أن يلبس لباسا خاصا به كي يميز عن غيره ، وتطبق عليه الشروط العمرية المعروفة، شعبنا لا يرغب بأي حال أن تعود عقارب الزمن إلى الوراء، فلا يمكن للنظام الديني أن يحقق المساواة بين المواطنين، لأن الشريعة لا تساوي بين المسلم وغير المسلم، ، فلا يمكن للمسيحي أن يكون قاضيا أو حاكما أو رئيسا، ولا يسمح له بحمل السلاح للدفاع عن وطنه ، إنما عليه دفع الجزية مقابل حماية الدولة الدينية له، كما حدث بالماضي البعيد، وكما حدث في نظام الثورة الإسلامية الإيرانية ما نتج عنها هجرة معظم مسيحيي إيران خلال سنوات النظام الديني الجديد. إننا نعتقد أن قيام نظام على أساس ديني هو بحد ذاته إساءة للدين نفسه بزجه في مستنقع السياسة، واستغلاله بقيمه السامية وزجها لمصلحة مجموعة دون أخرى . ففي أي منافسة انتخابية على سبيل المثال لا يمكن أن يتساوى برنامج سياسي لحزب علماني وضعه بشر ليكون منافسا لبرنامج سياسي يقال لك أن واضعه الله، ولا يمكن أن يتنافس أمين عام لأي حزب علماني مع أمين عام لحزب ديني يقال لك أن أمينه العام يمثل إرادة الله ونبيه على الأرض، فالمسألة في هذه الحال هي خداع للمواطن البسيط واستغلال سياسي لإيمانه الفطري بالدين والخالق، نحن نتطلع إلى تحقيق مجتمع ونظام ديمقراطي علماني يمكن من خلاله فقط بناء مستقبل لسوريا يضعها على سكة التطور والحضارة والازدهار ويحقق العدل والمساواة التامة بين جميع أبنائها بمختلف انتماءاتهم الدينية والقومية.

.

س7- ما هي قراءتكم في المنظمة الآثورية الديمقراطية لإعلان جبهة الخلاص ، وهل تقيمون علاقات معها ؟

.

ج 7 - جبهة الخلاص الوطني هي إطار سياسي سوري معارض تضم عدة أحزاب سورية لا وجود علني لها في سوريا، وثقل الجبهة السياسي قائم بشكل أساسي على حزب الأخوان المسلمين بعد أن تخلوا عمليا عن انضمامهم لإعلان دمشق، وشخصية عبد الحليم خدام بما يمثله من نفوذ وعلاقات وامتداد خارجي، والجبهة نشاطها في الخارج، ولا تواجد علني أو رموز لها في الداخل حسب معلوماتنا، الأخوان بسبب وجود القانون 49 لعام 2006 الذي يطال كل منتسب للحزب بحكم الإعدام، وخدام لكونه منشقا ومتهما من قبل النظام بملفات فساد، وهذا هو سبب وجود قيادة الجبهة بالخارج. وللجبهة برنامج سياسي معلن يطالب بالتغيير نحو الديمقراطية والدولة المدنية الحديثة، ولها أنشطة سياسية معارضة علنية في الخارج، وتصرح باعتمادها على قوى الشعب السوري بعملية التغيير وفق سبل النضال الديمقراطي وعدم الاستقواء بالخارج، لكن عمليا لم يلمس أحدا نشاطا للجبهة بالداخل، وبرأيي أن النضال السياسي لقوى المعارضة الوطنية من الداخل بالتوازي مع نشاط امتداد فروعها بالخارج أفضل وأجدى ويكسبها دعما وامتدادا وثقة جماهيرية، وأعتقد أن الأحزاب المشاركة بجبهة الخلاص كان مكانها الطبيعي إطار إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، كونه يمثل الإرادة المشتركة للقوى الوطنية الأساسية المتواجدة على ساحة الوطن وخارجه بمختلف طيفها القومي والسياسي، ولكون ساحة عمله أرض الوطن، وللحاجة الماسة لحشد كل القوى الوطنية في إطار سياسي واحد بدلا من بعثرتها وتشتيت قواها. وبالنسبة لسؤالكم عن وجود علاقات بين المنظمة وجبهة الخلاص فلا علاقات أو تواصل للمنظمة معها.

.

س8- ما هي طروحاتكم البديلة كتنظيم سياسي معارض للسلطة في ما يختص بقضايا المواطنة .

.

ج 8 - لا طروحات بديلة لنا بخصوص المواطنة لأننا كما نرى أن مبدأ المواطنة هو أحد المبادئ التي يقوم عليها النظام الديمقراطي الذي نهدف إليه، ولا يمكن تحقيق هذا المبدأ بمعزل عن مناخه الطبيعي العام وهو النظام الديمقراطي نفسه الذي يشمل منظومة مبادئ لا يمكن فصل الواحدة عن الأخرى. ومبدأ المواطنة بما يعنيه المساواة التامة بين المواطنين جميعا بغض النظر عن الدين واللغة والقومية، والانتماء المطلق والنهائي للوطن وللهوية الوطنية التي تحتوي وتقر بالتنوع الثقافي والديني والقومي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل النظام الديمقراطي وليس في خارجه. أما إذا كان المقصود من سؤالكم المطالبة بحل مسألة المجردين من الجنسية نتيجة الإحصاء الاستثنائي الذي جرى عام 1962 والذي حرم عشرات الآلاف من الأكراد من الجنسية السورية- من ضمنهم خمسون عائلة سريانية وعدة عائلات عربية- فنحن مع كل القوى الوطنية الديمقراطية نطالب باستمرار بحلها وإعادة الجنسية للمحرومين منها ونعتبرها مسألة وطنية تهم الحركة الوطنية السورية عموما.

.

س 9 - ما هي قراءتكم للأوضاع في سوريا من الناحية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بعد أن شارفت ولاية الرئيس بشار الأسد الأولى على نهايتها .

.

ج 9 - نرى الوضع في سوريا يمر بحالة أزمة من كل النواحي، فالمجتمع مغيب عن الفعل والمشاركة السياسية كنتيجة لاستمرار الحظر على أي نشاط سياسي معارض، ويزداد نتيجة ذلك الاحتقان السياسي، وكل الوعود بالإصلاح السياسي بقيت دون تنفيذ، بما فيها ما تم الإعلان عنه في مؤتمر حزب البعث العاشر الأخير، فلا صدور لقانون أحزاب ولا قانون للصحافة، حتى أن مسودة قانون الأحزاب التي تم تسريبها في مواقع الانترنيت كانت مخيبة، إذ عبرت عن النية في قوننة الاحتكار والمصادرة الدائمة للعمل السياسي لصالح حزب البعث ومجموعة الأحزاب الحليفة له في الجبهة الحاكمة، وبدلا من الانفتاح على القوى الحية بالمجتمع وعلى أحزاب المعارضة تغلق السلطة أبواب الحوار وبالتالي إغلاق منافذ الأمل بأي أصلاح، ونرى أن هذا الاحتقان لن يستفيد منه لا النظام ولا المعارضة الديمقراطية، بل من سيستفيد منه قوى ظلامية متعصبة ستقلب الطاولة على الجميع.

.

س 10 - سورية مقبلة على عدد من الاستحقاقات الانتخابية في النصف الأول من هذا العام ، كيف تتوقعون أن يكون تعاطي السلطات السورية معكم ، سيما أن لديكم تجارب مريرة في هذا الاتجاه و في محافظة الحسكة تحديداً . وهل ستخوضون هذه المعركة الانتخابية التي غالبا ما تنتهي بصورة تراجيدية ، و هل وضعتم خطة للعمل، أو هل لديكم تصور لشكل التحالفات التي اعتدتم على بنائها مع القوى الوطنية الأخرى؟

.

ج 10 - في شهر نيسان القادم ستجري انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي التاسع، وقانون الانتخابات الحالي، يعطي حزب البعث 51% من المقاعد اعتمادا على المادة الثامنة من الدستور التي تمنح حزب البعث قيادة الدولة والمجتمع، و16% بالمائة تكون من حصة الأحزاب الحليفة لحزب البعث المنضوية بالجبهة الحاكمة، ويبقى الثلث للمستقلين. وحسب

العادة تتدخل السلطة ومنظمات حزب البعث في سير العملية الانتخابية وتوجه نتائجها وتفبركها وفق مصلحتها، بما أصبح يعرف بقوائم الظل حيث توجه السلطة كل قواها لإنجاح المرشحين المستقلين الذين يحظون بموافقتها. وقد شذ عن هذه القاعدة انتخابات الدور التشريعي الخامس التي جرت في أيار 1990، حيث لم تتدخل السلطة في مجرى الانتخابات بما يخص المستقلين وللأسف لم تتكرر تلك البادرة الايجابية.
بالنسبة للانتخابات القادمة أعتقد حسبما يبدو من مناخات الوضع السياسي القائم من حظر لأي نشاط سياسي معارض واستمرار في سياسة التضييقات والاعتقالات، أن لا مؤشر ايجابي بحدوث انتخابات نزيهة فيما يتعلق في الحيز الخاص بالمستقلين، أي أن سيناريو التدخل والتلاعب بنتائج الانتخابات وقوائم الظل سيتكرر. ورغم ذلك نرى أن مشاركتنا في هذه الانتخابات لا تهدف مجرد الوصول لمجلس الشعب لأننا نرى أن باب المجلس يبدو مغلقا سلفا أمامنا وأمام غيرنا من القوى الوطنية الديمقراطية المعارضة، لكن هدف مشاركتنا الأساسي في كل هذه الاستحقاقات الانتخابية هو تأكيد حضور شعبنا وحضور المنظمة كقوة سياسية قومية وطنية تمثل تطلعاته بنظام ديمقراطي حقيقي يقر بحقوقه القومية. وعليه فإننا سنشارك بهذه الانتخابات كما شاركنا في الأدوار السابقة وبنفس التصميم ولنفس الهدف الذي ذكرناه، وبالنسبة لسؤالكم حول خطة العمل وشكل التحالفات فلم يتم دراستها واتخاذ القرار المناسب حيالها بعد، وأعتقد أن من الأهمية في هذه الجولة الانتخابية أن تتوحد كل القوى الوطنية الديمقراطية وخصوصا قوى إعلان دمشق في قوائم انتخابية مشتركة تعبر عن الإرادة الوطنية المشتركة بالتغيير نحو الديمقراطية. وأعتقد أنه لكون هدف هذه المشاركة هو تعبير عن موقف سياسي، فيجب التفكير بتشكيل قوائم كاملة تتسع لمشاركة جميع القوى الوطنية بمختلف طيفها السياسي والقومي، وليس الاكتفاء بالحيز الخاص بالمستقلين كما جرت العادة سابقا. أما بالنسبة لانتخابات المجالس المحلية فالأمر برأيي سيبقى أيضا كالسابق ويجب التعامل معه بنفس الأسلوب . أما بالنسبة للاستحقاق الرئاسي فأعتقد أن السيناريو نفسه سيتكرر أيضا كالدورات السابقة، فحسب أحكام الدستور تتقدم القيادة القطرية بمرشح وحيد للرئاسة إلى مجلس الشعب، والمرشح هو الرئيس نفسه، ليوافق عليه المجلس بالإجماع كالعادة، ثم يحدد موعد الاستفتاء وتبدأ مهرجانات الفرح بالفوز المؤكد وبالنسبة المراد لها أن تكون، وهذا السيناريو هو تطبيق عملي لمواد دستورية تحصر حق قيادة الدولة والمجتمع بحزب البعث، فليس من حق أحد في سوريا أن يترشح للرئاسة، سوى مرشح وحيد تقرره قيادة حزب البعث، وهذه المواد الدستورية هي العقبة الأساسية أمام الشعب السوري في طموحه لتحقيق الديمقراطية والدولة المدنية الحديثة.

.

س 11 - هناك معلومات تتداولها الأوساط السياسية حول نية قوى إعلان دمشق خوض الانتخابات التشريعية بقائمة انتخابية واحدة في مواجهة قائمة السلطة و الجبهة و ما يعرف بظل الجبهة ، هل تؤكدون هذه المعلومات .

.

ج 11 - في الحقيقة لم يتقرر لحد الآن رسمياً خوض الانتخابات النيابية القادمة ولا كيفية خوضها، وسيتقرر ذلك في الاجتماع القادم للمجلس الوطني الذي سيعقد قريبا، ولكن هناك توجه من حيث المبدأ بالمشاركة بالانتخابات نوقش في اجتماع سابق لمكتب الأمانة العامة وكان من بين الآراء المطروحة خوض هذه الانتخابات من خلال قائمة كاملة تضم كامل الطيف الوطني المعارض، وعدم الاكتفاء بالحيز الخاص بالمستقلين، وبالتالي تكون هذه القائمة بمثابة تعبير سياسي عن إرادة جدية وحقيقية بالتغيير الوطني الديمقراطي. ولكن القرار النهائي سيبت فيه لاحقا.

.

س 12 - رغم هذه الصورة القاتمة التي رسمتها أستاذ بشير لشكل الانتخابات القادمة ، لكن هل ستنشطون من أجل مراقبة هذه العملية الانتخابية ، لضمان إجراء انتخابات نزيهة ، و كيف تقيمون عمل منظمات المجتمع المدني و المنظمات الحقوقية في سوريا في هذا السياق .

.

ج 12- كما طالبنا سابقا لا بد أن نستمر بالمطالبة ومع بقية القوى الوطنية في إعلان دمشق لتعديل قانون الانتخاب وأجراء انتخابات نزيهة تكون تحت إشراف مراقبين دوليين، وهذا لا ينتقص من السيادة والاستقلال إذ أن ذلك يجري في الكثير من دول العالم التي تتدرج في طريق الديمقراطية، ولا بد من إتباع كافة السبل الديمقراطية لتشكيل ضغط سياسي مطالب بضمان إجراء انتخابات نزيهة. وكذا الحال من واجب المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني الضغط لدعم هذه المطالب وتوعية المواطنين لحقوقهم القانونية والدستورية بالعملية الانتخابية، ورصد المخالفات والانتهاكات وفضحها بوقتها. ولكن ضمان قيام انتخابات نزيهة هو توفر إرادة سياسية حقيقية للإصلاح لدى السلطة، أرى أنها غير متوفرة راهنا، علما أن إجراء انتخابات نزيهة ستكون في صالحها إذ أنها ستخلق ارتياحا شعبيا وتخفف من الاحتقان السياسي القائم وتهيئ مناخا ملائما لإجراء حوار وطني من أجل مستقبل أفضل.

.

س 13- أشرتم في بداية الحوار إلى أن منظمتكم تولي اهتماما كبيرا بقضايا حقوق الإنسان ، و قد شاركتم شخصيا في مؤتمرات إقليمية و دولية لمناقشة قضايا حقوق الإنسان و الأقليات و الشعوب الأصيلة و ما إلى سواها ، هل لا زال الحديث عن حقوق الأقليات حسب رؤيتكم يعتبر خطا احمر في العالم العربي ؟

.

ج 13- بالفعل يراد لحقوق الأقليات أن تكون خطا أحمر في الدول العربية كما ذكرتكم في سؤالكم ، حيث هناك توجس لدى هذه الحكومات دونما منطق أو مبرر بأن منح هذه الحقوق سيؤدي لتمزيق أوصال الدولة، وهذا الشعور هو لدى معظم النخب الثقافية والأحزاب السياسية العربية المعارضة أيضا، فرغم تبنيها للديمقراطية أو الليبرالية نظريا إلا أنها لا زالت تتعامل مع هذه القضية بتجاهل متعمد وبتوجس أيضا، فلا ترى في برنامج أي من هذه الأحزاب نصا يتناول واقع وحقوق الأقليات القومية وكيفية حلها، وعندما يجري النقاش معها حول هذا الحق تجد الجواب يأتيك بالمنطق التبريري الذي تعودنا عليه، بدعوى أن المرحلة الآن هي لمحاربة الاستعمار والصهيونية وأن هذه المسألة ثانوية وليس وقتها الآن، وعليك أن تنتظر الزمن الذي لن يأتي. وبالرغم من أن كل المؤتمرات القومية العربية والإسلامية تطالب المجتمع الدولي بإنصاف القضايا العربية والإسلامية وفقا للقانون الدولي ولشرعة حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، إلا أنها تنسى وتتناسى دوما حقوق أقليات قومية موجودة في دولها، منها شعوبا أصيلة بالبلاد، لها حقوقا وفق القانون الدولي نفسه ووفق شرعة حقوق الإنسان نفسها، والأمر يتكرر أيضا للأسف حتى في مؤتمرات تحت اليافطة الليبرالية، ففي مؤتمر جرى بالقاهرة في تموز 2006، أقامته الليبرالية الدولية، بهدف إطلاق شبكة الأحزاب الليبرالية بمنطقة الشرق الأوسط، وجدنا مثل هذا المنطق التبريري، حيث لم توافق وفود الأحزاب الليبرالية العربية على تضمين البيان الختامي للمؤتمر على أي إشارة تخص حقوق الأقليات في الدول العربية، بحجج واهية طبعا، من قبيل عدم إثارة الشارع الشعبي المتدين، وعدم الإفساح للخارج للتدخل بشؤون دولنا بحجة حماية الأقليات، رغم أن هذه الأحزاب تتكلم بشرعة حقوق الإنسان والديمقراطية صبح مساء. وكذلك الحال للحكومات العربية التي وقعت معظمها على العهود والاتفاقيات والإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان والتي تقر بواجب هذه الدول بضمان حقوق الأقليات القومية والدينية واللغوية الموجودة على أراضيها ، إلا أن ما ينفذ نسبيا من الحقوق لا يتعدى الحقوق الدينية، وهذه أيضا تتفاوت من دولة لأخرى، ففي السعودية لا يسمح لحد الآن ببناء مجرد كنيسة أو معبد لمئات الآلاف من العمال الأجانب الموجودين على أراضيها، وفي مصر لا تزال الشروط العمرية مطبقة بشأن الأقباط ، أما في سوريا فهذه الحقوق الدينية للمسيحيين متوفرة بشكل جيد ومميز مقارنة ببقية الدول العربية، عدا لبنان ، أما الأقليات القومية كالأكراد والآشوريين والتركمان في دول المشرق العربي، والأمازيغ في دول المغرب فلا اعتراف بها ولا حقوق قومية لها. أما في العراق ورغم مأساته ومرارة الوضع القائم فيه ، فقد تم تجاوز هذا الخط الأحمر، فقد نص الدستور العراقي الاتحادي الذي صدر في آب 2005، على منح الأقليات القومية حقوقا سياسية وإدارية وثقافية، وهذه الأقليات هي نفسها الموجودة في كل منطقة الشرق الأوسط ، الآشوريون،التركمان، الأرمن، والكورد. فقد حصل الأكراد على إقليم فيدرالي خاص بهم، أما الآشوريون فهم يطمحون للحصول على الحكم الذاتي في مناطق تواجدهم كأكثرية في منطقة سهل نينوى، وتبدو مؤشرات ايجابية عبر تصريحات لمسؤولين في حكومة وبرلمان إقليم كردستان العراق بأن دستور الإقليم الذي مقرر له أن يصدر في نيسان القادم، سينص على حق الحكم الذاتي لشعبنا الكلداني السرياني الآشوري في منطقة سهل نينوى، وهذه بدايات ايجابية، نعتقد أنها ستكون نموذجا في دول المنطقة كلها مستقبلا، إذ أن هذه الحقوق كفلها القانون الدولي، وكل الدول في المنطقة ستضطر وفق أحكام الإرادة الدولية آجلا أم عاجلا لتأمين هذه الحقوق، إن لم تبادر لمنحها من تلقاء نفسها، ونأمل أن يكون المنح بإرادة حكومات وشعوب هذه الدول وقواها الحية وليس بالإكراه أيا كان شكله، إذ لا استقرار وآمان حقيقي لأي بلد تعاني شعوبه وأقلياته التجاهل والغبن

.

س 14 - عفواً ، لكن أليس محبطاً أستاذ بشير السعدي أن تحمل كلا السلطات والنخب - التي من المفترض أن تكون البديل السياسي لقوى السلطة - أن تحمل هذه الرؤية السلبية و غير السليمة لمسالة الأقليات القومية ، ولأكون أكثر مباشرة : هل تراهنون كثيراً على النخب العربية الديمقراطية الليبرالية كبديل سياسي للسلطات يلبي تطلعاتكم كأحزاب تمثل أقليات قومية في العالم العربي ؟

.

ج 14 - نعم ، ولا خيار لنا غير ذلك .

.

س 15- أتيتم على ذكر العراق قبل قليل ، كيف يؤثر ما يجري في العراق - القريب جغرافياً وديموغرافياً من هذه المنطقة - على المواطنين السوريين من أبناء الأقليات ؟

.

ج 15- ما يجري على واقع الأقليات في العراق ينعكس تماما على امتدادهم بسوريا مباشرة سلبا أم إيجابا، وكذا الحال على الأكثريات أيضا، بالنسبة للأقليات يمكن رصد حالتين، الأولى الأقلية الكدانية السريانية الآشورية كان نصيبها مما حدث

مريرا ومأساويا، فقد جاءتها الضربات موجعة من طرفي الحرب المذهبية القائمة، فضلا عن ضربات المنظمات الإرهابية من كل أنواعها، وكان الحصاد مقتل الآلاف من أبنائها ، وتشريد أكثر من 300 ألف يمثلون ثلث عددها الإجمالي قبل هذه الحرب. وبالتالي سيكون شعور كل آشوري سرياني كلداني في سوريا، المرارة والغضب والقلق أيضا على المستقبل، ليس في العراق فقط ، بل في سوريا أيضا، إذ أن مخاطر امتداد هذه الفوضى في العراق إذا استمرت كما هي عليه يمكن أن تطال كل المنطقة، وهذا الاحتمال ليس مستحيلا، بل هو احتمال ممكن وفق ما نرى من توتر وتدخلات خارجية وإقليمية في المنطقة شرقا وغربا. أما بالنسبة للأكراد فقد جاءت التغيرات في العراق متوافقة مع تطلعاتهم وحقوقهم ، فهم حصلوا على اعتراف دستوري بإقليم فيدرالي مستقل، واستطاعوا أن يشكلوا رقما صعبا في مجمل المعادلة السياسية العراقية، من كل بد جاء هذا الانجاز حصيلة نضال تراكمي طويل استطاعوا من خلاله أن يكونوا قوة هامة على الأرض. وهذا الانجاز لا بد أن يعكس حالة من الاعتزاز والفخر والثقة لدى أكراد سوريا ويعزز نضالهم ، ويقوي الحالة الكردية في سوريا. برأينا أن استمرار تفاقم الوضع المأساوي في العراق سيلقي بظلاله السلبية على كافة دول الجوار، وإننا في سوريا نلمس تداعيات وتأثيرات الحالة العراقية على الوضع المجتمعي، بانعكاسات سلبية تمظهرت في انتشار مظاهر مبالغ بها بالتدين تعكس حالة ضمنية من التعبير عن الغضب والرفض والاحتقان، وحالات أخرى من الاحتقان والتوتر والصدامات غير مبررة تحدث هنا وهناك تعبر عن حالة تعصب وتشدد غير معهودة في مجتمعنا السوري، ويستدعي كل ذلك ضرورة تحصين مجتمعنا السوري من مخاطر أية نزاعات دينية وطائفية ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال إحداث إصلاحات جدية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية من شأنها تنفيس هذا الاحتقان وتطويق كل أشكال التطرف والتعصب والاحتقان بكل أشكاله.

.

س 16- ألا يقلقكم الوضع في لبنان حيث الشارع اللبناني منقسم بين قوتين سياسيتين تتهم احدهما الأخرى بتنفيذ أجندات إقليمية غير لبنانية ، و هناك مؤشرات لاحتمال افتعال حرب أهلية في هذا البلد . ألا تتخوفون من انعكاس الأوضاع في لبنان سلبيا على الساحة السورية ؟

.

ج 16- الوضع في لبنان مقلق حقا ، ومؤشرات قيام حرب أهلية واردة فيه إذا استمر هذا التوتر دون التوصل لاتفاق بين الطرفين المتنازعين ، واحتمال انتشار مخاطر هذه الحرب إلى سوريا ليس مستحيلا ، وهذا الشعور يقلق الجميع وخصوصا الأقليات التي عادة تدفع الفاتورة الأكثر ثمنا في مثل هذه الصراعات والفوضى .

.

س 17 - يعتبر البعض أن النظام السوري يعيش حالياً عزلة دولية وعربية ، ويعتبر قسم من هؤلاء أن النظام إذا حشر قد ينقض على الداخل ، في حين يرى آخرون العكس أي انه سينفتح على القوى المعارضة . أي الرأيين أصح برأيكم .

.

ج 17 - أعتقد أن النظام حاليا يعاني من عزلة نسبية وليست كاملة، وهو يتحرر منها شيئا فشيئا، مستفيدا من التناقضات القائمة بين القوى الكبرى، واستمرار العلاقة بين سوريا والصين وروسيا مثال على ذلك ، كما تبدو مؤشرات تحسن في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي . وبالتأكيد لفشل المشروع الأمريكي في العراق دور في تفكيك جدار العزلة الذي فرضته أمريكا وفرنسا على سوريا، وأعتقد أن لسوريا أوراق هامة تلعبها بحنكة وقوة في المعادلة السياسية بالمنطقة، لعبتها بمهارة وأثبتت قوتها وأهمية دورها كقوة إقليمية في هذه المعادلة. ولهذا لا أرى أن الوضع المحيط بها يدفعها بأي من الاتجاهين المفترضين في سؤالكم، وأعتقد أن النظام سيستمر على أسلوبه السابق في مصادرة العمل السياسي وفي تجاهل القوى السياسية المعارضة وعدم الانفتاح عليها وعلى المجتمع عموما، وسيستمر في حظر أي نشاط سياسي معارض بنفس الأسلوب السابق وليس في حاجة لتغييره، على الأقل في الحاضر والمستقبل القريب، ولكن هذا التعاطي المفترض سيزيد حتما من الاحتقان القائم الذي يمكن أن يفضي لانفجار لن يستفيد منه إلا القوى الدينية الظلامية المتعصبة التي ستكون وبالا على السلطة والمعارضة الديمقراطية في نفس الوقت.

.

18 - كلمتكم الأخيرة أستاذ بشير السعدي .

.

أنا متفائل بالمستقبل رغم كل ما يجري من حولنا من انكسارات ، لأني مؤمن بأن عجلة الزمن لن ترجع إلى الوراء، فالتغيير نحو أنظمة حرة ديمقراطية سيأتي ولن يطول كثيرا. وأشكر إدارة موقعكم وتحية لكم ولقرائكم جميعا.

.

أجرى اللقاء : أسامة أدور موسى